

الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق الأحكام القضائية الدولية الجنائية

على تحقيق السلم والأمن الدوليين

The positive and negative effects of applying international criminal judicial rulings To achieve international peace and security



د/كواشي مراد

جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

profisormourad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2021/06/02

تاريخ الاستلام: 2021/05/07

ملخص:

يقوم القضاء الدولي الجنائي بمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية ، يعاقب عليها القانون الدولي أمام المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظامها الأساسي، وعند إصدار أحكام قضائية وجب تنفيذها على أرض الواقع حتى يكون المحكوم عليه بصفة نهائية عبرة لغيره، من أجل الحد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني مستقبلاً. إلا أن تطبيق هذه الأحكام القضائية يحتاج للكثير من الإمكانيات المادية وأهمها مكان تنفيذ العقوبة، حيث أن المحكمة لا تملك مكان مخصص لها لتنفيذ هذه الأحكام، مما جعل تنفيذها يكون في دول أخرى وهو ما أثر تطبيق القانون الدولي الإنساني، إيجابياً وسلبياً، وبالتالي التأثير على تحقيق السلم و الأمن الدوليين في العالم.

الكلمات المفتاحية: أحكام؛ قانون ؛ دولي؛ محكمة؛ آثار.

Abstract:

The international criminal judiciary tries persons accused of committing international crimes punishable by international law before the International Criminal Court in accordance with its statute, and when judicial rulings are issued that must be executed on the ground so that the final convict is a lesson to others, in order to reduce violations of international humanitarian law in the future .

However, the application of these judicial rulings needs a lot of material capabilities, the most important of which is the place of execution of the punishment, as the court does not have a place designated for it to implement these judgments, which made their implementation in other countries, which is the impact of the application of international humanitarian law, positive and negative, and thus affect the investigation International peace and security in the world.

key words: Provisions; law; international; Court; Effects.

مقدمة:

تعتبر العقوبة من بين النتائج المهمة لكل حكم قضائي، حيث أن ثبوت التهمة على شخص معين يعني وجوب عقابه على فعله المنتهك للقانون، نظرا لكون أفعاله تؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع، وعدم توفر الأمن.

عند الإطلاع على القانون الدولي نجد أن الكثير من الجرائم الدولية البشعة ترتكب في حق المدنيين، بالرغم من وجود قانون يحميهم و المتمثل في اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولها الإضافيين 1977، وعند حكم القاضي بعقوبة نهائية على المتهم نبعث ثبوت الجرم واحترام حقوقه كمتهم وكإنسان، تأتي مرحلة تنفيذ العقوبة، وهي المرحلة التي يجد فيها القانون الدولي الكثير من الصعوبات، حيث أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها مكان خاص بتنفيذ العقوبات، لذا تلجأ إلى الدول الأخرى من أجل مساعدتها على تنفيذ هذه العقوبة.

كل دولة لها قانونها الخاص بها، وسياستها المتبعة تجاه السجناء، فمن الدول من تحترم حقوقهم ومنها من لا تحترمها، وهذا ما يجعل حقوق المتهم في خطر، وهو ما يعني انتهاك حقوقه المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى الكثير من العراقيل التي تواجه الدولة في تنفيذ العقوبة المقررة.

1-موضوع الدراسة:

تتركز الدراسة في هذا البحث على بيان آثار تنفيذ العقوبة الصادرة بشكل نهائي من القضاء الدولي الجنائي، على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

2-نطاق البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة الأثار الإيجابية و السلبية لتنفيذ العقوبة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، من خلال تناول كل الجوانب الايجابية و السلبية، مع التطرق للأراء المؤيدة و المعارضة لذلك.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان صعوبة تنفيذ العقوبة الصادرة من القضاء الدولي الجنائي، من خلال لجوئها إلى الدول لتنفيذ الأحكام القضائية، وهذا ما يؤثر بشكل ايجابي وسليبي على تطبيق القانون الدولي الإنساني .

حيث أن الحكم القضائي عندما يكون نهائي، يستوجب التنفيذ، حتى يكون المتهم أو المجرم عبرة لغيره، وكمحاولة لتجنب وقوع مثل هذه الأفعال المنتهكة للقانون الدولي الإنساني و للاتفاقيات الدولية مستقبلا، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق المدنيين العزل، وجعلهم يأملون في قانون وعدالة دولية تحمي حقوقهم المنتهكة أثناء النزاعات المسلحة و الحروب.

4-الإشكالية:

نطرح الإشكالية الآتية : ما أثر تنفيذ العقوبة على تطبيق القانون الدولي الإنساني؟ هل تؤثر إيجابيا أم سلبيا؟ وهذا يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية :

- ما هي العقوبة؟
- ما هو دور الدول في تنفيذ العقوبة؟
- ما هو الأثر الإيجابي لتنفيذ العقوبة في تطبيق القانون الدولي الإنساني؟
- ما هو الأثر السلبي لتنفيذ العقوبة في تطبيق القانون الدولي الإنساني؟

هذا ما نتناوله في بحثنا من خلال:

5-منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي الذي يناسب بحثنا -حسب رأينا-، حيث نتطرق لتعريف العقوبة وطرق تنفيذها وآثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

6-خطة البحث:

قسمنا بحثنا إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطالب وفروع :

المبحث الأول:العقوبة وطرق تنفيذها.

المطلب الأول:تعريف العقوبة.

المطلب الثاني:دور الدول في تنفيذ العقوبة.

المبحث الثاني:أثر تنفيذ العقوبة على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول: الأثر الايجابي.

المطلب الثاني: الأثر السلبي.

المبحث الأول: العقوبة وطرق تنفيذها.

كل فعل مخالف للقانون وجب العقاب عليه لتفادي ارتكابه مستقبلا من نفس الشخص أو شخص آخر، بحيث تكون هذه الأخيرة عبرة للغير، خاصة إذا كانت شديدة، لذا نجد أن استعمال العقوبة كان منذ القدم ولا يزال إلى غاية اليوم، وتعتبر وسيلة لإصلاح الأسرة والمجتمع ككل، للحفاظ على الأمن والاستقرار والعيش بسلام وأمان، ولفهم معناه جيدا نتطرق إلى معناها لغة واصطلاحا وفي نظام روما الأساسي من خلال:

المطلب الأول: تعريف العقوبة.

تعتبر العقوبة وسيلة للحد من الجرائم عن طريق تحديد عقوبة معينة لكل فعل، بحيث تكون مناسبة للمخالفة أو الجريمة التي ارتكبت، ولا تكون مبالغ فيها لدرجة انتهاك حقوق الفاعل (المتهم)، لذا نجد أنه تم تعريفها عدة تعاريف مختلفة، وتتناول ذلك من خلال:

الفرع الأول: تعريف العقوبة لغة واصطلاحا.

العقوبة في اللغة هي اسم للفعل عاقب، نقول عوقب الرجل خيرا أو شرا بما صنع أي كافأه، والعقاب هو المجازاة بفعل السوء وأخذ الذنب (عزوز، 2011، صفحة 43)، أي أن العقوبة (عزوز، 2011) تكون نتيجة القيام بفعل ما.

كما تعرف على أنها من الفعل عاقبه عقابا أو معاقبة بذنبه وعلى ذنبه أخذه به واقتص منه، أي أن العقوبة في اللغة لها عدة معاني منها الجزاء بالبشر ومنها العاقبة وهي الجزاء بالخير، بالإضافة إلى أن العقوبة هي الجزاء في الدنيا، والعقاب هو الجزاء في الآخرة (محيسن، 2008، صفحة 3-4).

أما اصطلاحا نجد تعريف محمد أبو عوينين " هي كل فعل يؤدي إلى إحداث ألم نفسي أو جسدي للإنسان بغرض إصلاح الأحوال"، أي أن أبو عوينين يعتبر أن العقوبة (عزوز، 2011) تتمثل في ألم يلحق بالشخص الذي خالف القانون، لأن فعله يعد انتهاكا للجماعة وسلامتهم، لذا وجب إحداث ألم له إما نفسي أو جسدي، لأن بعض الأفعال لا تستلزم عقوبة مادية، وإنما نفسية تكفي مثل الصراخ في وجه الشخص المخطئ أو عدم التحدث معه، لمدة معينة يجعله يحس بذنبه ولا يكرر فعله الغير محبذ.

كما نجد حنين سيد يعرفها على أنها " كل فعل يرمى إلى ردع الجريمة ومخالفة القانون والشرع"، أي أن حنين يعتبر أن العقوبة عبارة عن فعل نتيجة قيام الشخص بمخالفة القانون أو الشريعة (محيسن، 2008، صفحة 04)، وكله من أجل محاولة الحد من هذه الأفعال التي تعود بالسلب على حياة المجتمع.

كما يعرفها صبري محمد خليل على أنها " الجزاء على مخالفة مجموعة القواعد القانونية التي

تشكل النظام القانوني، والمتضمن فيها، والذي تقوم في المجتمع سلطة لها حق إيقاعه على مخالفته، وضمن نفاذ القانون ولو بالقوة.

من خلال هذه التعاريف يمكن لنا أن نبين عناصر العقوبة و المتمثلة في:

1-العقوبة جزاء وعلاج:

عذاب العقوبة وألمها لم يعد يهدف إلى الانتقام والثأر وإنزال الأذى بمن اعتدى على امن المجتمع ونظامه، بل أصبح وسيلة لإصلاحه وعلاجه، وهذا المفهوم للعقوبة دفع المشرعين إلى إلغاء عقوبات الحرق و التمييز و الصلب و الكي بالنار .

كما دفع بالعديد من التشريعات لإلغاء عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة و السجن المؤبد ، نظرا لكون الإنسان يتمتع بحقوق نص عليها القانون ومن أهمها الحق في الحياة .

2-العقوبة تفرض باسم المجتمع:

لأنها عبارة عن رد فعل اجتماعي لحماية امن المجتمع وضمان استقراره ، ولحماية الفرد من النوازع الإجرامية الموجودة في داخله، ورد الفعل الاجتماعي لا يعطى الحق للأفراد لكي يقتصوا لأنفسهم من المجرمين، فالقصاص الفردي مرفوض من جميع الشرائع الوضعية.

3-العقوبة قانونية:

ومعنى ذلك انه لا يجوز فرضها إلا إذا ورد النص عليها من المشرع في لاحق لارتكاب الجريمة، والسلطة المختصة هي صاحبة الحق في النص عليها، وبيان جنسها ومقدارها ،ومدي سلطة القاضي في تطبيقها.

4-العقوبة تكون من قبل محكمة جزائية مختصة:

و المقصود بذلك انه لا يجوز فرض عقوبة من قبل جهات غير الدولة ، بل يجب أن تكون من قبل السلطة القضائية وتنفذها محكمة مختصة بهذه العقوبة.

5-العقوبة شخصية:

أي انه لا يجوز أن تمتد العقوبة إلى غير الشخص المسؤول عن الفعل الإجرامي، ولا يصح أن تنال أحد أفراد أسرته، أو احد أصدقائه أو أقاربه. ولا يشترط أن تمس العقوبة الفاعل الأصلي للجريمة فقط، بل هي أيضا تمس الشريك و المحرض و المتدخل .

6-العقوبة يشترط فيها المساواة:

ومعنى ذلك أن عقوبة جريمة معينة هي واحدة بالنسبة لجميع الناس دون تفریق بينهم من حيث الجنس أو اللون أو الطائفة أو الطبقة أو الثروة.

والمقصود هنا بالمساواة هو المساواة في العقوبة بنص القانون ،الذي ينص على عقوبة لكل فعل إجرامي يرتكب، ومهما كان الفاعل فإنه يعاقب.

7-العقوبة قابلة للرجوع فيها:

فإذا تبين للقضاء خطأه و أن العقوبة فرضت على شخص غير مسؤول عن الجريمة، فمن الواجب إيقاف تنفيذ العقوبة فوراً، و التعويض على المحكوم عليه أو ورثته لقاء ما لحقه من أذى لم يكن موضوعاً في محله.

الفرع الثاني : العقوبة في نظام روما الأساسي.

المعروف أن العقوبة لم تكن منصوص عليها في الحروب قديماً، ونتيجة كثرتها وارتكاب الجرائم البشعة تم تقنينها واعتبرت الحروب لها معاهدة تسيروها وكل من يخالفها يعاقب بعقوبة مناسبة، للحد من انتهاكات القوانين وحقوق الإنسان حيث أن العقوبة كانت لا تفرض على من يرتكب جرائم حرب، وإنما إباحة كل الأفعال للوصول إلى تحقيق النصر (بشار، 2017)، بالرغم من أن الشريعة الإسلامية نصت على حسن معاملة المدنيين من كبار وصغار ونساء معاملة خاصة، وعدم إيذاء الشخص المستسلم أو الذي لا يحمل سلاح، إلا أن طمع الإنسان نحو تحقيق التوسع والسيطرة جعله يتناسى هذه المبادئ ويرتكب أبشع الجرائم.

عند الاطلاع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 نجده لم يتطرق لتعريف العقوبة وإنما نص عليها في كثير من المواد، منها المادة 71 /1 التي تنص على أنه "1- للمحكمة أن تعاقب الأشخاص المائلين أمامها الذين يرتكبون سلوكاً سيئاً..."، والمادة 1/78 بقولها "1- تراعى المحكمة عند تقرير العقوبة عوامل مثل خطورة الجريمة والظروف الخاصة بالشخص المدان...".

من خلال هذه المواد نستنتج أن نظام روما الأساسي يعتبر العقوبة نتيجة لقيام الشخص بفعل سيئ، أي مخالف للقانون ولطبيعة البشر ولا تحبذه النفوس، وهو ما جعل هذا النظام يراعى نوع العقوبة عن طريق مراعاة ظروف ارتكاب الجريمة وظروف المتهم أيضاً، وهي محاولة لتحقيق العدالة، وعدم انتهاك حقوق الإنسان، كون أن العقوبة لا بد أن تكون مختلفة باختلاف الفعل، فكلما كان كبيراً أو صغيراً كانت العقوبة تناسبه.

بالإضافة إلى نص المادة 23 بقولها " لا يعاقب أي شخص أذنته المحكمة إلا وفقاً لهذا النظام الأساسي"، وهو ما يعني أن نظام روما الأساسي لا يعاقب أي شخص مهما كان فعله، إلا إذا كان هذا النظام ينص على وجوب عقابه، وهو ما يثبت أن العقوبة تكون نتيجة فعل وقانون يجرم ذلك الفعل، حتى يكون العدل عدم الاعتداء على حرية تصرفات الأفراد.

كما تنص المادة 2/25 على أنه "2- الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية، وعرضة للعقاب وفقاً لهذا النظام الأساسي"، أي أن العقوبة تكون فردية حسب هذا النظام الأساسي، لأن الفاعل هو المذنب، ولا يمكن معاقبة شخص آخر بدلاً منه، وهذا من أجل جعل الشخص عبرة لغيره، ومنع ارتكاب مثل هذه الجرائم مستقبلاً.

المطلب الثاني: دور الدول في تنفيذ العقوبة.

عند الحكم على متهم ما بحكم قضائي موجب التنفيذ، يستلزم على المحكمة تنفيذه، إلا أنها لا تملك مكان مخصص بها لتنفيذ العقوبة وهو ما يجعلها تلجأ إلى الدول، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن كيفية اختيارها (الفرع الأول) وكيفية الإشراف على تنفيذ العقوبة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: كيفية اختيار الدولة.

كل الدول الراغبة في تنفيذ الأحكام القضائية الدولية الجنائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية تقوم بإبداء رغبتها ويتم تسجيلها في قائمة، وبعدها تعين المحكمة من تلقاء نفسها الدولة التي ينفذ الحكم على أراضيها، وهو ما نصت عليه المادة 103 فقرة 1 (أ) من نظام روما الأساسي بقولها: "1-(أ) ينفذ حكم السجن في دولة تعينها المحكمة من قائمة الدول التي تكون قد أبدت للمحكمة استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم".

كما أن الدولة التي تبنى استعدادها لتنفيذ هذا الحكم القضائي الدولي، لها الحق في وضع شروط معينة، وعلى المحكمة الجنائية الدولية أن تقبلها أو لا، ومن هذه الشروط مثلاً شرط المدة بأن لا يتجاوز الحكم عدد معين من السنوات أو شرط التكفل المادي بالمحكوم عليه، وهو الشرط المهم لدى الكثير من الدول، بحيث أن هذا الأخير يحتاج إلى مصاريف، والدولة لديها محكومين كثير لذا تحاول تقليص المصاريف وجعل المحكمة الجنائية الدولية هي التي تدفعها، وتختلف الشروط من دولة لأخرى (محمد الصالح، 2004)، وهو ما نصت عليه المادة 103 فقرة 1 (ب) من نظام روما الأساسي بقولها "يجوز للدولة، لدى إعلان استعدادها لاستقبال الأشخاص المحكوم عليهم، أن تقرنه بشروط لقبولهم توافق عليها المحكمة وتتفق مع أحكام هذا الباب".

في حالة حدوث ظروف معينة قد تؤثر على مدة العقوبة أو الشروط المتفق عليها، يجب على الدولة المعنية أن تبلغ المحكمة بذلك وتنتظر مدة 45 يوماً للرد عليها من قبل المحكمة، بأن تتخذ إجراء معين أو لا تتخذ، والمهم أن الدولة المعنية بالتنفيذ لا يمكنها أن تتخلى عن التزاماتها القانونية المتفق عليها مع المحكمة منذ البداية طيلة 45 يوماً، وإلا اعتبر إخلالاً بالاتفاق والشروط المتفق عليها، وهو ما نصت عليه المادة 103 فقرة 2 (أ) بقولها "2-(أ) تقوم دولة التنفيذ بإخطار المحكمة بأية ظروف، بما في ذلك تطبيق أية شروط يتفق عليها بموجب الفقرة 1، يمكن أن تؤثر بصورة كبيرة في شروط السجن أو مدته، ويتعين إعطاء المحكمة مهلة لا تقل عن 45 يوماً من موعد إبلاغها بأية ظروف معروفة أو منظورة من هذا النوع، وخلال تلك الفترة، لا يجوز لدولة التنفيذ أن تتخذ أي إجراء يخل بالتزاماتها بموجب المادة 110".

في حالة عدم استطاعة المحكمة التعامل مع الظروف التي بلغت بها من قبل دولة التنفيذ، يجوز لها أن تقوم باتخاذ إجراءات أخرى ومنها تغيير مكان تنفيذ العقوبة، وذلك بعد إبلاغ الدولة المعنية بالأمر، حيث تنص المادة 104 فقرة 1 من نظام روما الأساسي على أنه: "يجوز للمحكمة أن تقر، في أي وقت، نقل الشخص المحكوم عليه إلى سجن تابع لدولة أخرى".

تقوم المحكمة الجنائية الدولية باختيار الدولة التي سيتم تنفيذ العقوبة على أراضيها، إلا أن هذا الاختيار لا يكون عشوائياً وإنما وفقاً لمعايير معينة ويجب مراعاتها من قبلها ومنها:

- مبدأ وجوب تقاسم الدول الأطراف مسؤولية تنفيذ أحكام السجن:

حيث أن على جميع الدول الأطراف تقديم المساعدة للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها أصلاً تفتقر إلى عدة هياكل وتحتاج بكثرة للمساعدة من قبل هذه الدول من أجل تحقيق العدالة الدولية، بحيث أنه لا يمكن أن تقوم دولة أو اثنتين فقط بالتنفيذ والدول الأطراف الأخرى غير معنية، وإنما كل الدول الأطراف يجب أن يتم التنفيذ على أراضيها حتى يكون التساوي والعدالة في تقديم المساعدة للمحكمة الجنائية الدولية (علواش، 2017).

- تطبيق المعايير السارية على معاملة السجناء:

بحيث يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تحرص وبشدة على تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني (نجيب عمر، 2014)، وكل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المحكوم عليهم، واحترام حقوقهم أثناء أداءهم لفترة العقوبة، وهو ما يثبت محاولة احترام حقوق الإنسان من قبل هذه المحكمة والدولة المعنية بالتنفيذ.

- آراء الشخص المحكوم عليه:

تقوم المحكمة الجنائية الدولية بأخذ رأي المحكوم عليه في الدولة التي يرغب في تنفيذ عقوبته بها، إلا أن رأيه ليس إلزامياً فقد تأخذ به المحكمة أو لا، وهذا يعتبر نوع من التسهيلات واحترام آراء الشخص المعنى بالعقوبة.

- جنسية الشخص المحكوم عليه:

هنا يجب على المحكمة الحرص جيداً على جنسيته، بحيث لا يمكن أن يقضى عقوبته بدولة جنسيته، لأن الدولة ستقدم له تسهيلات أو امتيازات، وهو ما يخالف مبادئ القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية، بحث أن المحكوم عليه يجب أن يعامل معاملة عادية مثله مثل الجميع دون تمييز أو تسهيلات.

في حالة عدم وجود دولة ترغب في تنفيذ العقوبة على أراضيها، لا يكون أمام المحكمة سوى حل واحد فقط وهو قضاء العقوبة في دولة وجود المحكمة الجنائية الدولية أي (لاهاي)، وهذا نتيجة عدم وجود مكان خاص بالمحكمة لتطبق به أحكامها القضائية، وهذا ما يعتبر عائق أمام القيام بعملها بشكل يضمن العدالة وتطبيق القانون بشكل صحيح، وهو ما نصت عليه المادة 103 فقرة 4 من نظام روما الأساسي بقولها: "في حالة عدم تعيين أي دولة بموجب الفقرة 1، ينفذ حكم السجن في السجن الذي توفره الدولة المستضيفة".

الفرع الثاني: كيفية الإشراف على تنفيذ العقوبة.

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية هي المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ العقوبة في دولة التنفيذ (عبد اليزيد، 2018)، وهذا يعني أن عليها أن تسهر على وجوب احترام حقوق المحكوم عليهم، في مكان التنفيذ،

من حيث نوع الأكل والدواء والمعاملة، وذلك مع مراعاة واحترام وتطبيق ما تنص عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بذلك، لأنهم في نهاية الأمر بشر بالرغم من ارتكابهم أخطاء إلا أنهم يملكون حقوق، يجب المحافظة عليها ودون تمييز بين شخص وآخر، حيث تنص المادة 106 فقرة 01 من نظام روما الأساسي على أنه: "1- يكون تنفيذ حكم السجن خاضعا لإشراف المحكمة ومتفقا مع المعايير التي تنضم معاملة السجناء والمقررة بمعاهدات دولية مقبولة على نطاق واسع".

إشراف المحكمة الجنائية الدولية على تنفيذ العقوبة في دولة معينة، لا يجعلها حرة في تطبيق القانون على الشخص المحكوم عليه، وإنما يتم تطبيق قانون دولة التنفيذ، وذلك احتراماً لمبدأ السيادة للدولة على قوانينها وعلى أراضيها.

إلا أن هذه الدولة يجب عليها أن تحترم الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ولا يمكن لها أن تخرج عن محتواها، لأنها قبلت بها، كما أن طريقة معاملة السجناء أو المحكوم عليهم يجب أن تكون متساوية دون تمييز، وخاصة عند ارتكاب نفس الجريمة، أي أن المساواة تكون في طريقة قضاء العقوبة والمكان المخصص لها، ويجب على الدولة صاحبة التنفيذ أن لا تميز بين أفراد شعبيها الذين يحملون جنسيتها وبين الشخص المحكوم عليه أمام القضاء الدولي والذي يكون يحمل جنسية أخرى، لأن ذلك يعتبر تمييز عنصري، ولا يمكن القيام بذلك لأنه انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فالكل متساوي بمجرد ارتكاب نفس الفعل.

يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بالاتصال مع الشخص المحكوم عليه في أي وقت شاءت، ودون قيود من قبل دولة التنفيذ، حيث يمكن للشخص التابع للمحكمة أن يسأل المحكوم عليه عن طريقة قضائه للعقوبة، وهل يوجد تمييز بينه وبين الآخرين، وعن طريقة الإطعام والعلاج وتوفير الضروريات للحياة اليومية، واحترام حقوقه الأساسية، وكل ذلك يكون في سرية تامة دون حضور أحد من دولة التنفيذ، حتى يجد المحكوم عليه الحرية التامة في الكلام والتعبير عن ظروفه دون ضغوطات. يعتبر الإشراف على تنفيذ العقوبة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وسيلة من أجل محاولة تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، ولإجبار دولة التنفيذ على احترام وتطبيق الاتفاقيات الدولية، لتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني وتحقيق العدالة الدولية.

المبحث الثاني: أثر تنفيذ العقوبة على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

تنفيذ العقوبة يعنى تطبيق أحكام القضاء الدولي الجنائي، وهو ما يجعل المحكوم عليه يحصل على العقوبة المناسبة لفعلة الإجرامي المخالف للقانون الدولي، كما أن تنفيذ العقوبة يعنى تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تحرص على تحقيق العدالة بين الجميع دون استثناء، من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، إلا أن تنفيذ العقوبة له آثار إيجابية (المطلب الأول) وسلبية (المطلب الثاني) وهو ما جعل الفقهاء ينقسمون إلى مؤيدين ومعارضين وهو ما نتناوله من خلال:

المطلب الأول: الأثر الإيجابي.

كل حكم قضائي وجب تنفيذه لجعل المحكوم عليه عبرة لغيره، وتفاديا لارتكاب نفس الفعل مرة أخرى ولو بنسبة قليلة، إلا أن الفقهاء منهم من يؤيد ومنهم من يعارض، القول القائل بأن تنفيذ العقوبة له أثار إيجابية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ولذا نحاول بيان آراء كل من الجانبين حول هذه النقطة.

الفرع الأول: الرأي المؤيد.

يعتبر أصحاب هذا الرأي أن تنفيذ العقوبة له أثر إيجابي على تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث نجد الفقيه "هرفين انتاميون" بقوله "تنفيذ العقوبة يعنى تحقيق السلم والأمن"، أي أن هرفين اعتبر أن تنفيذ العقوبة هي أساس إحلال السلم والأمن، ونحن نعرف أن من أهداف وجود القانون الدولي الإنساني هو تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، من أجل تحقيق العدالة الدولية ومنح الحقوق لأصحابها، دون تمييز بين أي شخص لأي سبب كان، ومحاربة الجريمة نظرا لسلباتها الكثيرة (عيسو، 2014-2015).

لذا فإن القضاء الدولي الجنائي عند إصداره حكم قضائي وجب تنفيذه، لأن بقاء الحكم دون تنفيذ يجعل المتهم أو المحكوم عليه يتمادى في إجرامه إن تم العفو عنه، كما أن غيره من الأشخاص يعتبرون عدم تنفيذ العقوبة ضعف في الجهاز القضائي، وبالتالي لا يقيمون له أي قيمة ولا اعتبار، وهو ما يجعلهم يقومون بالأفعال الإجرامية علما أن العقوبة لن تنالهم، وسيبقون أحرار، وبالتالي من الأفضل تفادي كل هذا وتنفيذ العقوبة لجعلها سابقة وعبرة لكل من تسول له نفسه القيام بفعل إجرامي مخالف للقانون (صعفك الشمري، 2005).

نجد "غاين تنفالي" يقول "عقاب المجرم وسيلة في يد القضاء للتقليل من الجرائم"، أي أن غاين يعتبر أن كل تنفيذ للعقوبة هو تقليل للجرائم، بحيث أن التنفيذ يعنى إكراه المحكوم عليه على العقوبة وبالتالي جعله عبرة لغيره، وخاصة إذا كانت العقوبة شديدة، حيث أن القانون الدولي الإنساني ظهر نتيجة مبالغة الجنود والقادة في ارتكاب الجرائم ضد المدنيين العزل، وعدم وجود من يحى حقوقهم، لذا فإن أحسن وسيلة لتطبيق القانون الدولي الإنساني هو تنفيذ العقوبة (ليان، 2015).

كما نجد "تينى جابيني" بقوله "الشدة في العقوبة وتنفيذها أساس العدالة"، حيث أن تينى يعتبر أن العقوبة الشديدة والمنفذة حقا على أرض الواقع هي سبب تحقيق العدالة، والقانون الدولي الإنساني يسعى لتحقيق العدالة الدولية بين الأشخاص، لذا فإنه كلما تشدد القضاء الدولي الجنائي في العقوبة المحكوم بها على المتهم، كان أثرها على تطبيق القانون الدولي الإنساني إيجابيا، بحيث أن هذه الشدة في العقوبة وتنفيذها تضعف رغبة الأفراد والمسؤولين في ارتكاب الجرائم وبالتالي التقليل من انتهاك القوانين الدولية ومحاولة الوصول إلى السلم والأمن الدوليين في العالم (بطاهر، 2012).

فالقضاء الدولي الجنائي مختص بالجرائم الأشد خطورة بموجب نص المادة 5 منه، بالإضافة إلى نصه على عقوبات محددة، تكون كنتيجة لارتكاب الأفعال الإجرامية، حيث نص في المادة 77 على هذه العقوبات بقوله:

"رهنًا بأحكام المادة 110 يكون للمحكمة أن توقع على الشخص المدان بارتكاب جريمة مشار إليها في المادة 5 من هذا النظام الأساسي إحدى العقوبات التالية :

(أ) السجن لعدد محدد من السنوات لفترة أقصاها 30 سنة.

(ب) السجن المؤبد حيثما تكون هذه العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة للشخص المدان.

2-بالإضافة إلى السجن للمحكمة أن تأمر بما يلي :

(أ) فرض غرامة بموجب المعايير المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(ب) مصادرة العائدات و الممتلكات و الأصول الناتجة بصورة مباشرة من تلك الجريمة، دون المساس بحقوق الأطراف الثالثة حسنة النية".

عند النظر إلى محتوى هذه المادة نجد أن المحكمة الجنائية الدولية حددت عقوبات صارمة تتمثل في السجن وفي المصادرة للممتلكات، وهو ما يعنى أن تنفيذ العقوبة سيكون له اثر ايجابي على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

حيث أن عقاب المتهم بإحدى هذه العقوبات وتنفيذها على ارض الواقع، يجعل من مبادئ القانون

الدولي الإنساني تطبق وتحترم، أثناء قيام النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية.

وبالتالي احترام القانون الدولي الإنساني، وضمنان حماية للمدنيين ولكل الفئات التي لها حماية نتيجة

للقانون الدولي الإنساني و الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولها

الإضافيين 1977.

الفرع الثاني: الرأي المعارض.

أصحاب هذا الرأي يخالفون تماما أصحاب الرأي السابق، حيث أنهم يعتبرون أن تنفيذ العقوبة لها آثار سلبية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، فوجد الفقيه "كوني تايتيم" بقوله "العقوبة ظلم وتعدى على حياة البشر"، أي أن تنفيذ العقوبة يعنى الاعتداء على حياة الشخص، وبالرغم من أنه ارتكب مخالفة للقانون إلا أنه يبقى إنسان ولديه حقوق، وبالتالي يعتبر كوني أن تنفيذ العقوبة هي أثر سلبي على تطبيق القانون الدولي الإنساني، فهذا القانون يحى الحقوق، والعقوبة تنتهكها، كما أن تنفيذ العقوبة يعتبر اعتداء واضح للإنسان، بحيث أن الأدلة قد تكون مفبركة أو مصطنعة، وبالتالي عقاب شخص ما لم يقم بأي فعل إجرامي، بالإضافة إلى أن الكثير من المسؤولين يتصلون من جرائمهم، عن طريق معاينة الجنود لأنهم قاموا بالفعل الإجرامي وليس هم، وصعوبة إثبات أن الأمر كان من قبلهم يجعل الطبقة الضعيفة والمتمثلة في الجنود يحاكمون ويعاقبون دون وجه حق، لذا يرى كوني أن تنفيذ العقوبة له أثر سلبي على تطبيق هذا القانون، بحيث أنه ينتهك حقوق الأفراد بدلا من حمايتهم.

نجد أيضا " قونتي مکت " بقوله " حماية الحقوق لا تكون بالعقوبة وإنما بالبحث عن أسباب الفعل الإجرامي ومعالجتها " أي أن قونتي يعتبر أن تنفيذ العقوبة ليس حلا في المجتمع، وإنما وجب البحث عن أسباب الأفعال الإجرامية وإيجاد حلول لها بدلا من عقاب الشخص المتهم، فيما أن القانون الدولي الإنساني وجد لحماية البشر من الانتهاكات والجرائم المختلفة والمخالفة للقانون، لا بد من البحث عن أسباب هذه الأفعال وليس عقاب المتهمين، ففي رأيه العقاب يعنى انتهاك الحقوق وعند إيجاد سبب الفعل الإجرامي ومعالجته نكون قد قضينا على الفعل الإجرامي من جذوره، لأنه في رأيه لا يوجد فعل دون سبب (بوعناني، 2012-2013).

المطلب الثاني: الأثر السلبي.

اعتبر الكثير من الفقهاء أن تنفيذ العقوبة لها أثر سلبي على تطبيق القانون الدولي الإنساني، إلا أنهم انقسموا إلى رأي مؤيد (الفرع الأول) وآخر معارض (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الرأي المؤيد.

عرفت العقوبة منذ القدم وهي وسيلة للحد من ارتكاب الجرائم، وتنفيذها هو أساس توفير الحماية في المجتمعات، بالرغم أن العقوبة كانت شديدة مقارنة بالعقوبات التي تنص عليها القوانين الحالية، إلا أن الكثير من الفلاسفة والمفكرين اعتبروا أن تنفيذها له أثر سلبي على المجتمع وعلى الفرد، وحتى على القانون الدولي الإنساني، حيث نجد أن "ريمس يماث" يقول "العقوبة بوابة الشر"، ويقصد هنا ريم سان تنفيذ العقوبة يساعد على كثرة الجرائم، وذلك لكون أقاربه سيقومون بالانتقام مهما كان الحال، خاصة إذا كانت العقوبة تتمثل في الإعدام أو...، وهذه النظرة كانت في القديم نظرا لبشاعة العقوبات، فمثلا بفرنسا كان الجاسوس يحكم عليه بوضعه في الرصاص المذوب الساخن جدا هو وعائلته كلها، لأنهم يعتبرونهم خونة ولا يستحقون الحياة، لذا يرى الكثير من الفقهاء أن العقوبة تعتبر أساس ارتكاب العديد من الجرائم الأخرى، حيث أن أقارب الجاسوس قد يقومون بالانتقام لعائلتهم، وبالتالي تبقى الأفعال الإجرامية مستمرة بالرغم من وجود مبدأ المسؤولية الجنائية الدولية (مسيكة، 2015-2016).

كما يمكن اعتبار هذه المقولة لريمس أنها تنطبق على الوضع الحالي، فعند قيام القضاء بالحكم على شخص ما ويتم تنفيذ الحكم عليه فإن أقاربه قد يرتكبون جرائم أخرى ضد الشخص المدعى عليه أو ضد حتى القاضي الذي حكم عليه، أو حتى على الشخص المسؤول على تنفيذ العقوبة، بالرغم من أن الأمر نسبي إلا أن الواقع يثبت وقوع عدة حالات مشابهة للشيء الذي تكلمنا عليه، خاصة الاعتداء على القضاة، وبالتالي فإن الجرائم ستستمر وهذا مالا يرغب القانون الدولي الإنساني في تحقيقه، فهو يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين ونبذ العنف بكل أشكاله، وعند تنفيذ العقوبة يكون لها تأثير سلبي على تطبيقه.

نجد أيضا " روني نثير " بقوله " العقوبة عنف في وسط المجتمع ولا تساعد على تحقيق الأمان "، أي أن روني اعتبر أن تحقيق الأمان في وسط المجتمع يكون بعدم تنفيذ العقوبة، لأنه في نظره العقوبة فعل

غير مرغوب به في وسط المجتمع لأنها أفعال منافية لطبيعة البشر، فهو يعتبرها أفعال إجرامية بحد ذاتها، وبما أن الإنسان لديه حقوق لا بد من احترامها والسهرة على تطبيقها والدفاع عنها، وليس تنفيذ عقوبات ضده فذلك يعتبر له أثر سلبي على تطبيق القانون الدولي الإنساني في المجتمع (شباك، 2013-2014).

الفرع الثاني: الرأي المعارض.

أصحاب هذا الرأي يعارضون بشدة الرأي السابق، حيث أنهم يعتبرون أن تنفيذ العقوبة ليس له أثر سلبي على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وإنما تساعد على تطبيقه، حيث أن العقوبة هي ردع للشخص المخالف للقانون، وبالتالي القيام بردع شخص أو مجموعة منهم، يعتبر حماية لكل المجتمع حيث أن البقية يعتبرون من هذه العقوبة ويخشون التعرض لها في حالة القيام بالفعل الإجرامي المخالف للقانون، وبالتالي التقليل من الجرائم ولو بنسبة قليلة.

يقول "قانتيم تنموك" أن "تنفيذ العقوبة أساس تحقيق العدالة والأمن"، أي أن المجتمع يحتاج إلى تنفيذ العقوبة على كل شخص ارتكب فعل إجرامي، من أجل العيش بسلام وأمان (عريقات، 2015)، وهو ما يسعى إليه القانون الدولي الإنساني، إذا كان كل شخص يرتكب فعل مخالف للقانون ولا نعاقبه فما فائدة وجود قانون وما فائدة وجود عدالة ودولة أصلا (رحوي، عياد، وأبو رحمة، 2019).

نجد أيضا "رنتاني اونتاخي" بقوله "القانون الدولي الإنساني يحتاج لوسائل ضغط على الأفراد لتنفيذه"، أي أن رنتاني يقصد هنا الكثير من الوسائل لتطبيقه ومنها وسيلة تنفيذ العقوبة، نظرا لفائدتها منذ القدم، فحتى الشريعة الإسلامية تنص على معاقبة من أخطأ مثل الزاني والسارق و...، وفائدة ذلك أن العقوبة تجعل من هذه الأفعال قليلة وغير منتشرة بكثرة في وسط المجتمع، لذا فان تطبيق العقوبة له أثر إيجابي على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

كلما كان الفعل غير مرغوب به في وسط المجتمع تكون له عقوبة، إلا أن الأفضل أن تنفذ العقوبة لأن الحكم بها دون تنفيذها يجعل الأفراد الآخرين يتمادون في الأفعال الإجرامية نظرا لعدم تطبيق العقوبة على أرض الواقع، مثلا نحن في الجزائر يحكم القضاء بأقصى العقوبة وهي الإعدام إلا أنه لا ينفذها وهو ما يجعل المجرمين يتمادون في أفعالهم، وفي ارتكاب أبشع الجرائم كالاعتداء وقتل الأطفال وهو ما تعرفه الجزائر بكثرة مؤخرا، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه والعقوبة لا تنفذ لذا فإن الجرائم تبقى.

الشيء نفسه بالنسبة للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على احترام الحقوق لكل الفئات دون تمييز بين أحد، إلا أن قيام المسؤولين بجرائم دولية تدخل في اختصاص القضاء الدولي الجنائي، والحكم بعقوبة معينة ثم لا تنفذ، هنا يفقد المجتمع الدولي ثقته بالقضاء الدولي والقانون الدولي الإنساني، الذي يعتبر سند حماية لهم أثناء قيام النزاعات المسلحة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج أن تنفيذ العقوبة له أثر إيجابي على تطبيق القانون الدولي الإنساني، بحيث أن تنفيذها يعنى ردع الأفعال الإجرامية، والتقليل منها قدر الإمكان، وجعل المحكوم عليه عبرة لغيره ولكل من تسول له نفسه القيام بهذه الأفعال المخالفة للقانون، بالإضافة إلى جعل للقانون الدولي الإنساني والقضاء الدولي الجنائي مكانة في أعين المجتمع الدولي، وازدياد ثقته به، وبالتالي المساهمة من قبل الدول والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية في تطبيق هذا القانون ونشره، لذا نقدم بعض التوصيات التي نراها ضرورية ومنها:

- جعل مؤسسات عقابية خاصة بالقضاء الدولي الجنائي، وليس الاعتماد على الدول لتنفيذ هذه الأحكام القضائية، لأن الدول تختلف عاداتها وتقاليدها ولغتها وقوانينها، لذا قد يكون المحكوم عليه إما مستفيد من تنفيذ العقوبة عليه في بلد ما أو أن يتم انتهاك جميع حقوقه التي تنص عليها القوانين الدولية.
- تعديل نص المادة 77 من نظام روما الأساسي والمتعلقة بالعقوبة، حيث أنها عقوبات لا تناسب الأفعال الإجرامية المرتكبة من قبل المسؤولين أو القادة أو الأفراد ضد المدنيين.
- وجوب تنفيذ العقوبة بسرعة، وهذا يسبقه سرعة المحاكمة لأن التماطل يؤثر على حقوق الطرفين (المتهم والضحية)، حيث أنه كلما كانت السرعة في المحاكمة وتنفيذ العقوبة كان الأثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني إيجابياً، وتحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم.

المصادر والمراجع:

- أمين شباك. (2012-2013). العقوبة في القانون الدولي الجنائي مذكرة ليسانس أكاديمي. 21. ورقلة، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بوجلال بطاهر. (2012). آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني. الملتقى الأول لأجهزة الهلال الأحمر (صفحة 03). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- خالد صعفك الشمري. (2005). القانون الجنائي الدولي (الإصدار د د ن). الكويت:.
- خير الدين رحوي، محمد سمير عياد، ومنير أبو رحمة. (2019). السياسة الأمريكية تجاه القدس في قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967. مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية جامعة وهران 2، 8 (2)، 325.
- داودي عبد اليزيد. (2018). جدلي تطبيق اتفاقيات التسليم في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية بين التسليم والحصانة. مجلة العلوم الإنسانية، 5 (29)، 128.
- رشيد بشار. (2017). المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب في نظام روما الأساسي. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2 (5)، 510.

- روان محمد الصالح. (2004). مظاهر الإجتهااد القضائي الدولي في المادة الجزائية. مجلة الإجتهااد القضائي، 1 (1)، 180.
- صائب عريقات. (2015). حق العودة. فلسطين، فلسطين: بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- عادل سلامة محيسن. (2008). تداخل العقوبات في الشريعة الإسلامية رسالة ماجستير. 3-4. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- عز الدين عيسو. (2014-2015). الجزاءات الجنائية الدولية مذكرة ماجستير. الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، جامعة الجزائر.
- علي عزوز. (2011). مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية (المجلد 07). الشلف: مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية جامعة الشلف.
- عوينات نجيب عمر. (20 نوفمبر، 2014). المحكمة الجنائية الدولية وسيادة الدول. *revue académique de la recherche juridique*، 39.
- فريد علواش. (2017). نظام تسليم المجرمين في الإتفاقيات الدولية. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2 (5)، 399.
- محمد الصغير مسيكة. (2015-2016). دور المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني أطروحة دكتوراه. 02. الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة بن عكنون الجزائر.
- مكاي ليان. (2015). نحو ثقافة سيادة القانون دليل عملي. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد الولايات المتحدة للسلام.
- ياسين بوعناني. (2012-2013). عوارض تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني مذكرة ماستر. بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.